

ووضوئيه واستجابته ثم الاب احق به ولا مراحم با
لانني اليان مبلغ ولا تجبر واحد منهما وقال مالك
الامر احق اليان تنزوج وبرد خلد بها الزوج وبالغلام
ايضا في المشهور عنه الي الباع وقال شافعي ان امر
احق بها الي سبع سنين ثم بخير ان تمت اختاره
كان عنده وعند احمد وايتان احدهما الامراحم
بالفكر الي سبع سنين ثم بخير والجاريه بعد
السبع تجعل مع الاب بان تخير والرواية الاخرى
لمذمبة ابي حنيفة والاخت من الاب هل هي اولي
بالحضانة من الاخت للامر ومن الخالة امر لا قال
ابو حنيفة الاخت من الامراولي من الاخت للاب
ومن الخالة والخالة اولي من الاخت للاخي احدى الروايتين
وفي لثانيه الاخت للاب اولي من الخالة وقال مالك
الخالة اولي منهما والاخت للامر اولي من الاخت
للاب وقال شافعي واحمد الاخت للاب اولي من
الاخت للامر ومن الخالة **فصل** واذا خدت
الامر الطفل بالحضانة فاورد الاب لسقم بولده
بنية الاستيطان في بلد اخر جعل له اخذ الولد
منها

منها
امر لا قال ابو حنيفة ليس له ذلك وقال مالك وشافعي
واحمد في المشهور عنه له ذلك فاذا كانت الزوجة
هي المنتقلة بولدها قال ابو حنيفة لها ان تنتقل
به بشرطين ان تنتقل الي بلدها وان يكون العقد
وقع ببلدها الذي تنتقل اليه فان فات احدا
لشرطين منعت الاولي موضع قريب بملك المصطفى
اليه والعود قبل الليل فان كانت انتقلها الي دار
حب او من مهر الي سواد وان قرب منعت ايضا
وقال مالك وشافعي واحمد في احدى روايتيه الاب
احق ببلده سوان كان هو المنتقل او هي ومن ا
احمد رواية اخرى ان الامراحم بولدها ما لم تنزوج
فصل الجنايات اتفقوا لايمة الاربعة
رضي الله عنهم على ان القاتل ان يخلو في النار وتصح
توبته من القتل وسكي عند ابن عباس رضي الله
عنهم وزيد اية ثابتة والمضال انه ان تقبل
توبته وتفقروا على ان من قتل نفسا مسلمة فكافية
له في حربه ولم يكن المقتول اية للمقاتل وكان
في قتله متعديا وجب عليه العود وان المسير

